



الأستاذ/ تامر عبد التواب

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

لقد تم إصدار معايير المحاسبة الجديدة والتي تتطلب التطبيق على كل السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦ وقد استعدت جمعية المحاسبين والمراجعين لها بشكل جيد وقامت بتنظيم دورات تدريبية حتى قبل طباعة المعايير في صورتها النهائية وحضر هذا التدريب أكثر من ألف وثلاثمائة متدرب سواء من أعضاء الجمعية أو من مزاولين المهنة الغير أعضاء، وبالتالي لن نناقش في هذه الورقة أيًا من متطلبات تلك المعايير ولكننا سوف نتعرض للمتطلبات العملية والصعوبات المتعلقة بها والتي قد تتطلب التغيير في طابع إدارة الشركات لتعكس مرونة أكبر في عرض بعض المعلومات التي كانت تراها سرية في ظل

## باب المحاسبة

توقعات أكبر لمستخدمي القوائم المالية لتمكينهم من تحليل القوائم المالية وتحليل المخاطر التي قد تتعرض لها المنشآت في المستقبل.

الافتراضات والحكم الشخصي في بنود القوائم المالية بما في ذلك كلاً من حسابات القوائم واتخاذ القرارات المناسبة.

كما أدت زيادة الأدوات المالية المستحدثة وتعقيدها إلى

عن تغيير معايير دولية سواء الدولية أو المحلية خلال العقود الثلاثة الماضية الانتقال الجزئي من تكلفة التاريخية إلى قيمة العادلة كأساس وبالتالي زادت نسبة



ويمكن تلخيص رغبة مستخدمي القوائم المالية في معرفة حجم وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة وأسلوب قياسها وأساليب إدارتها كما يرغب المستخدمون في معرفة التقديرات المحاسبية والحكم الشخصي وأساليب حسابه ومخاطر أن تكون النتائج الفعلية



## باب المحاسبة

ونظراً لصعوبة عملية إصدار معايير المحاسبة المصرية واعتمادها فقد تأخرت عن مثيلاتها الدولية لقد بدأت تلك المرحلة دولياً بداية من عام ٢٠٠٥ عند إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (٧)، وحيث أن لكل شيء مزايا وعيوب فقد كان لتأخير إصدار المعيار المصري عيب عدم مواكبة المعايير الدولية إلا أن الميزة الهامة كانت الاستفادة من تجارب الآخرين والذين طبقوا تلك المعايير قبل السوق المصري.



وسوف نلخص في الفقرات التالية أهم الافصاحات الغير نمطية والتي يجب أن يلتزم بها عند اعداد القوائم المالية مستقبلاً.

### أ - الافصاحات عن المخاطر المالية:

من أهم وأكثر التغييرات تأثيراً على القوائم المالية تلك التي يتطلبها معيار المحاسبة المصري (٤٠) "الأدوات المالية الافصاحات" حيث يتطلب الإفصاح عن طبيعة الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها من

## باب المحاسبة

### ب - قياس القيمة العادلة

يأتي هذا المعيار ليوحد تعريف القيمة العادلة ويوضح أساليب قياسها ويلزم بعمل العديد من الإفصاحات التي تمكن قارئ القوائم المالية من تقييم مدى الثقة والاعتمادية على قياس القيمة العادلة من قبل الإدارة ويتطلب الإفصاح عن أسلوب القياس والمنهج المتبع ومدى المعلومات الملحوظة التي تم الاعتماد عليها وكذلك أثر التغير في الافتراضات على القيمة العادلة.

وتجد أيضاً تلك الإفصاحات مقاومة من قبل إدارات الشركات لأسباب تتعلق بالسرية أو عدم الثقة في أساليب التقييم المستخدمة.

### ج - المخصصات والالتزامات المحتملة

أكدت المعايير الجديدة على وجوب الإفصاح عن طبيعة كل مخصص من المخصصات وأسلوب قياسه والافتراضات الهامة المستخدمة لقياسه وكذلك أثر التغير في تلك الافتراضات على القوائم المالية.

بناءً على ما سبق، يجب أن تكون الإدارات مستعدة لعرض تلك المعلومات التي كانت تراها سرية لجمهور المستخدمين. ومن الواضح أن تلك البيانات لا تتسم بالشمولية وبالتالي فإن القوائم المالية لا يمكن أن تكون متشابهة لأنها تعتمد على أسلوب إدارة مختلف لكل منشأة وبالتالي فإن قارئ القوائم المالية لن يقوم بتقييم الأداء المالي للمنشآت فقط بل سوف يمتد ذلك

ية إلى النظر من خلال أعين الإدارة.

شأ الصعوبة حيث أن هناك نمطين من الإفصاحات لا يرغب في تلك الإفصاحات متلفة.

الأول: هو الإدارة التي تحصل على ت مناسبة من حيث المحتويات والتوقيت، فيها ويمكن الاعتماد عليها وتقوم بشكل يسمح بقياس وإدارة تلك المخاطر سياسات إدارة للمخاطر موثقة ويتم تقييمها دوري لتحديد مدى فعاليتها، وغالباً ما لا هذا النمط من الإدارة في أن يطلع السوق سين على أسلوب الإدارة والمعلومات التي لها حساسة حتى لا يستفيدوا منها.

مط الثاني فإنه الإدارة الغير مهنية التي لا على المعلومات الكافية والمناسبة والتي يها سياسات إدارة مخاطر جيدة، وغالباً ب هذا النمط أيضاً في أن يطلع السوق سين على الضعف الإداري لديه.

على ذلك فإن المعيار قد وضع حد أدنى لتلك تشمل تعريف تلك المخاطر من وجهة و حجم و طبيعة التعرض إلى كل منها سل ثم كيفية قياس كل نوع من أنواع تلك أساليب إدارتها بالتفصيل.